اقتصاد

في جلسة مجلس الوزراء

الحكومة تدقق بكل حالات الفساد التي تطرح بوسائل الإعلام

الوطن

ملفات وقضايا عديدة ناقشها مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس تناول فيها واقع أداء القطاعات التي تلامس هموم المواطن اليومية المعيشية والخدمية بما فيها واقع الأسعار في الأسواق وواقع توزيع مادة المازوت على المواطنين وجهوزية القطاع الخدمي وخاصة وزارة الصحة لتداعيات العاصفة الرملية، وحالات الفساد في محطات الوقود وخاصة في طرطوس واللاذقية وغيرها من القضايا التي تتعلق بالواقع المعيشي والخدمي للمواطن

وخلال الجلسة أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي أن ضبط الأسعار والاهتمام بالواقع المعيشي والخدمي للمواطنين يبقى الهدف الأسمى للحكومة وفي الشأن الخدمي أكد الحلقي أهمية الارتقاء بالقطاع الخدمي من أجل تذليل الصعوبات التي يواجهها القطاع الكهربائي وتوفير المشتقات النفطية، كما أكد أهمية تحسين قطاع النقل وخاصة بين دمشق وضواحيها من خلال تسيير باصات النقل الداخلي وخاصة مع قرب افتتاح العام الدراسي الجديد.

وأشار الحلقي إلى أهمية التدقيق في ما نشر بوسائل الإعلام حول مدى سلامة بعض صمامات أسطوانات الغاز التي تباع إلى المواطنين في بعض أحياء دمشق وأهمية ختم أسطوانة الغاز منعاً للغش في بعض مراكز التوزيع، والتشدد في ضبط آليات توزيع المحروقات في المحافظات منعاً لحدوث حالات من الفساد

ووجه الحلقي وزارة الكهرباء بتخفيض ساعات التقنين في الطاقة الكهربائية اعتباراً من اليوم من أجل مساعدة المواطن لمواجهة موجة الحر الشديد والعاصفة الرملية من خلال تزويد محطات توليد الطاقة الكهربائية من المخزون الإستراتيجي للفيول ريثما تصل ناقلات الفيول.

وأكد الحلقي أن الحكومة تقوم بمتابعة مدى ترجمة الجهات العامة لكل القرارات والتوجيهات الصادرة عن مجلس الوزراء ومدى التطبيق الفوري لها. إضافة إلى القيام بزيارات مفاجئة لكل القطاعات الخدمية ومراكز خدمات المواطنين والبلديات والأفران ومحطات الوقود والدوائر الحكومية للاطلاع على مدى تنفيذ الجهات المعنية للقرارات والتوجهات الحكومية وسوف يكون هناك محاسبة لكل جهة مقصرة. كما أن الحكومة تدقق بكل حالات الفساد التي تطرح بوسائل الإعلام بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي وخلال الاجتماع طلب الحلقي من وزير الإدارة المحلية والاتصالات بوضع المجلس بالإجراءات المتخذة بحق مجلس مدينة قدسيا ومركز خدمة المواطنين فيها وأهمية متابعة واقع الضاحية والتي أصبحت تشكل ثقلاً سكانياً كبيراً إضافة إلى مراقبة واقع الأسعار فيها.

وخلال الاجتماع قدم عدد من الوزراء مقترحاتهم لتطوير أداء القطاعات الاقتصادية والخدمية ورداً على سؤال أكد وزير الصناعة أن الحكومة السورية تستورد الاسمنت الأبيض حصراً لأغراض خاصة جداً وأن إنتاجنا من الإسمنت الأسود يكفي لسد حاجة السوق المحلية حالياً وبالتالي فإن الحكومة لا تستورد الإسمنت الأسود.

وكان الحلقي قد أشار إلى التفجيرين الإرهابيين في مدينة السويداء واللذين أديا إلى استشهاد وجرح عدد من المواطنين الأبرياء.

وأكد الحلقي أن محافظة السويداء كانت وستبقى معلماً تاريخياً وحضارياً وثورياً ضد قوى الاستعمار والطغيان وشاهداً على الوحدة الوطنية والشهامة والكرم والوفاء للوطن وأن الفعاليات الاجتماعية بالمحافظة وعلى رأسهم رجال الدين (شيوخ العقل) أثبتوا مرة أخرى ميزاتهم العروبية الأصيلة والحكمة والوعي والانتماء للوطن الذي تحلى به أبناء الجبل الأشم ما أدى إلى تبديد فرص اشتعال الفتنة بالمحافظة – محافظة السويداء اليوم تنعم بالأمان والاستقرار ودوران عجلة التنمية فيها.

وثمن الحلقي الجهود الكبيرة التي يبذلها العاملون في القطاع الصحي والفرق الطبية لمواجهة تداعيات العاصفة الرملية من خلال معالجة حالات الاختناق والأمراض التنفسية وحشد طاقات المشافي لاستقبال جميع الحالات ومعالجتها.

وأشار الحلقي إلى تدفق السلع التركية إلى الأسواق السورية ومنعكساتها الخطرة على الاقتصاد والمنتج الوطني مشدداً على ضرورة اتخاذ إجراءات فاعلة من خلال الإدارة العامة للجمارك وقيامها بتعزيز إمكانيات أجهزة المكافحة وإنزال أشد العقوبات بحق الأشخاص الذين يدخلون هذه السلع والذين يروجون لها.

وكلف الحلقي وزير المالية ومدير عام الجمارك التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لردع هذه الممارسات مشيراً إلى التحضيرات التي قامت بها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتوفير تشكيلة سلعية مناسبة استعداداً للعام الدراسي القادم ووجه الوزارة بنشر سيارات جوالة تغطي جميع المناطق.

ووجه وزارة التعليم العالي بضرورة معالجة واقع جامعة الفرات وإيجاد الرؤى لانطلاق العملية التعليمية فيها وخاصة أهمية إصدار النتائج الإمتحانية التي تأخرت كثيراً.

كما وجه وزارة السياحة بعدم القيام بأية نشاطات ومعارض سياحية ترويجية دون التنسيق مع الوزارات المعنية تعزيزاً لروح التشاركية والعمل الجماعي إضافة إلى أهمية دراسة الجدوى والقيمة المضافة لفعاليات كهذه سواء على مستوى التسويق والترويج والاستثمار السياحي.

وأشار الحلقي إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة للانطلاق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة لما تحققه من نهضة اقتصادية وتنموية في جميع المناطق السورية وتحقيقها الاستقرار الاجتماعي مؤكداً أنه بعد صدور قرار مجلس النقد والتسليف بمنح قروض تشغيلية لهذه المشاريع منذ أربعة أشهر إلا أنه لم يدخل حيز التطبيق حيث لم تقم المصارف بمنح قروض مشدداً على أهمية وضع الآليات التنفيذية للمباشرة بإعطاء هذه القروض بما يضمن حق الدولة والمواطن.

وقدم المهندس عمر غلاونجي عرضاً لواقع القطاع الخدمي والتحديات التي تواجهها الطاقة الكهربائية مشيراً إلى استقرار واقع مياه الشرب والجهود المبذولة لتوفير مياه الشرب لمدينة حلب كما أشار إلى زيادة المخزون الإستراتيجي من مادة الطحين.

وقدم الدكتور أديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي عرضاً للوضع الاقتصادي والنقدي والإجراءات التي يقوم بها المصرف المركزي لتعزيز مقومات صمود الليرة السورية ولمواجهة التحديات اليومية التي تواجهها الليرة السورية.

وبحث المجلس مشروع قانون إلغاء التدريب العسكري في الجامعات والمعاهد وإنهاء العمل بالأحكام السابقة، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

واطلع المجلس على مذكرة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حول مقترحاته لتحسين جودة الرغيف والتأكد من مدى التزام الأفران بالوزن والسعر المحدد للبيع.

- توجيه بتخفيض ساعات تقنين الكهرباء
- تدقيق بصمامات أسطوانات الغاز لسلامة المواطنين
- بحث مشروع قانون إلغاء التدريب العسكري في الجامعات
- تكليف لردع تدفق السلع التركية للأسواق السورية
- السرعة بالمباشرة لإعطاء قروض للمواطنين
- السويداء أرض الشهامة والوفاء

«تموين» دمشق تضبط ٧١ تاجر خالفوا في مستلزمات مدرسية

عبد الهادي شباط

افتتحت أمس في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الدورة التدريبية التخصصية في مجال التخطيط الاستراتيجي التي تستمر مدة ثلاثة أيام حيث سيتم خلالها استعراض واقع عمل مديريات التخطيط في المؤسسات والشركات التابعة للوزارة ومديريتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق وريفها بهدف رفع المستوى الفني للعاملين في مجال التخطيط ولفريق العمل المشكل لتحليل الوضع الراهن لقطاع التجارة الداخلية، إضافة إلى مديري التخطيط في المؤسسات والشركات ورؤساء دوائر التخطيط في مديريات التجارة الداخلية، إضافة إلى بحث سبل تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالتجارة الداخلية بشكل عملي دقيق وصحيح.

وأكد خلال الافتتاح معاون الوزير عماد الأصيل ضرورة نهوض الجميع بمسؤولياتهم وواجباتهم بشكل علمي دقيق وصحيح وتقديم المعلومات والبيانات الدقيقة التي تعكس واقع عمل كل مؤسسة وإدارة وشركة وإنجازاتها ومتطلباتها واحتياجاتها وخططها وبرامجها لتطوير أساليب العمل والإنتاج.

وفي سياق تمويني متصل كشف معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن تنظيم ٧١ ضبطاً تموينياً بحق تجار وباعة المستلزمات المدرسية من دوريات حماية المستهلك وأن معظم التجار الذين خالفوا وتم تنظيم بحقهم الضبوط تركزت مخالفاتهم حول البيع بسعر زائد وعدم الإعلان الواضح عن الأسعار والتلاعب بالمواصفات حيث تم سحب نحو ٢٩ عينة من اللباس والحقائب المدرسية لإجراء الدراسات السعرية لها.

وعن آلية تحديد الأسعار الخاصة بالألبسة المدرسية بين أنها تستند إلى دراسة التكاليف المقدمة من التاجر وقرار الوزارة الناظم لهامش الربح المسموح به لكل من المنتج وتاجر الجملة وتاجر المفرق والموزع، وأنه تم تشكيل لجنة خاصة لدراسة تكاليف الألبسة المدرسية ممثلة بغرفة التجارة والصناعة واتحاد الحرفيين ورئاسة مديرية التجارة الداخلية مهمتها دراسة بيانات التكاليف التي يتم تقديمها من قبل التجار وخاصة التأكد من صحة هذه البيانات وسلامتها من خلال الرجوع إلى الأسعار الفعلية في الأسواق والعديد من أصحاب الفعاليات التجارية والصناعية، وبحال كانت المواد مستوردة لا بد من تقديم البيانات الجمركية الخاصة بالمواد والفواتير الرسمية.

وبعد الانتهاء من عمل الدراسات حول بيانات التكاليف والتأكد من صحتها يطبق قرار الوزارة الذي ينص على منح ٢٠٪ هامش ربح مسموح به لتاجر المفرق وكذلك لتاجر الجملة و٧٪ هامش ربح خاص للموزع، وفي حال كان المنتج هو نفسه الموزع تحق له نسبة ٢٠٪ فقط من دون أن يضيف إليها ٧٪ الخاصة بالتوزيع.

انطلاق أعمال المعرض السوري الأول للمصارف وتمويل المشاريع الصغيرة وسط حضور خجول

حمدان لـ«الوطن»: المصارف تشكل ٦٠٪ من بورصة دمشق ولها دور في تمويل المشاريع

علي محمود سليمان
محمد راكان مصطفى

وسط حضور رسمي وشعبي خجول انطلق المعرض السوري الأول للمصارف وتمويل المشاريع الصغيرة برعاية وزير الدولة عبد الله خليل وغياب لافت لأي حضور من أهل الاختصاص كوزير المالية والاقتصاد وحاكم مصرف سورية المركزي، حيث غلب على الحضور، موظفون مثلوا الجهات المشاركة وسط غياب تام أيضاً لأي مدير عام لأي من المصارف العامة والخاصة.

تليت خلال الافتتاح كلمات لا تعكس الوضع الراهن للسوق المصرفي المحلي وكانت بعيدة جداً عن التوصيف الدقيق لما تعانيه هذه السوق من نقص في الإجراءات والقرارات التي من شأنها تحريك العملية المصرفية ودفع هذه السوق باتجاه إعادة طرح منتجات تحاكي ظروف الأزمة التي تمر بها البلاد.

وفي حديثه لـ«الوطن» اعتبر رئيس مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية غسان القلاع أن المعرض مؤشر على تحسن الأوضاع في القطر مشيراً إلى أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة الإعمار ودورها في إعادة عجلة الاقتصاد الوطنية للدوران ، عاقداً الآمال على مشاركة المصارف الخاصة في تمويل تلك المشاريع.

فيما بيّن المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية الدكتور مأمون حمدان أن المصارف الخاصة تشكل ٦٠٪ من الشركات المدرجة ضمن بورصة دمشق، ولذلك تأتي مشاركة البورصة في (لمعرض السوري الأول للمصارف وتمويل المشاريع الصغيرة) بهدف دعم وتشجيع الاستثمار في سورية وخاصة قطاع الأوراق المالية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح حمدان أن سوق دمشق للأوراق المالية تهتم بأي تظاهرة تعنى بالتمويل لأن السوق سيكون له دور مهم في المرحلة القادمة بتمويل المشاريع، وتهدف المشاركة للتعريف بدور السوق من خلال تقديم محاضرة عن الاستثمار وآلية التداول في سوق دمشق للأوراق المالية ودور السوق في دعم الاستثمار بشكل عام.

مضيفاً إن إقامة معارض كهذه لن يؤثر بشكل مباشر وفوري في قيم وحجم التداول في البورصة، ولكن سيكون التأثير في المستقبل المتوسط والبعيد من خلال انعكاس الأفكار المطروحة في المعارض من خلال النشر وزيادة التوعية وتعريف الشركات المساهمة بسوق دمشق للأوراق المالية ما ينعكس مستقبلاً على حجم التداول بشكل إيجابي.

بدورها أوضحت عضو مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية الدكتورة نائلة زكريا أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد بمنزلة المحرك الأساسي والفعال لاقتصادات الدول، كما أنها تلعب دوراً فاعلا في الابتكار والتقدم والتنمية المستدامة عبر العالم، ومما لا شك فيه أن هذه المشاريع إن هيئ لها المناخ الملائم والتمويل اللازم، وأعطيت ما تستحقه من تطور في القوانين والتشريعات التنظيمية والضريبية والحوافز الأخرى ومنحت الفرصة لإثبات ذاتها والوقوف على قدميها فسيكون لها الأثر الكبير في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود في سورية.

وأضافت زكريا في تصريح لـ«الوطن» إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل اللبنة الأساسية في البنى الاقتصادية في بلدان العالم المختلفة فذلك المشروع الصغير قد انبثق عنه مصنع كبير وكذلك ما يتعلق بالمحال التجارية والمشاريع الزراعية التي تحولت إلى شركات إنتاجية ضخمة، ومن المؤكد أن التحدي أو العائق الأكبر لهذا النوع من المشاريع يتمثل في الحصول على التمويل، حيث يلاحظ محدودية مصادر التمويل البعيدة عن القطاع المصرفي كتقديم الدولة لقروض مصرفية ميسرة من حيث الفائدة ومنح تسهيلات ائتمانية معينة لمستورداتها ومنحها الأفضلية في المعاملات التصديرية.

وأشارت زكريا إلى أنه عند التمعن في العلاقة ما بين المصارف والمشاريع الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أنها تواجه العديد من الإشكاليات، كما أن القروض الموجهة إلى هذه المشاريع تصمم عادة إما لتوفير رأس المال العامل للبدء في مراحل تشغيل المشروع، وإما لتوفير تمويل قصير الأجل لدعم السيولة النقدية في الأوقات الحرجة، وعادة ما تمنح هذه القروض بمعدلات فائدة مرتفعة تتوقف على العمر الفعلي للمشروع ونتائج أعماله والضمانات المقدمة ناهيك عن قائمة الوثائق المطلوبة للحصول على القرض.

> زكريا لـ«الوطن»: البحث عن مصادر تمويل غير مصرفية والعمل على تطويرها وتفعيلها ومن ضمنها التأجير التمويلي

إذاً لا بد من البحث عن مصادر تمويل غير مصرفية والعمل على تطويرها وتفعيلها ومن ضمنها التأجير التمويلي الذي يشكل أحد هذه الخيارات، إضافة إلى تفعيل شركات وصناديق الاستثمار المشترك التي تعنى بجمع الأموال من صغار المستثمرين وتوجيهها نحو استثمارات معينة تحت إدارة مهنية، لافتاً إلى أنه من هنا يأتي الدور التنظيمي والرقابي والتوعوي لهيئة الأوراق والأسواق المالية من خلال إعداد الدراسات المتعلقة بالبحث عن مصادر تمويل بديلة إضافة إلى تفعيل عمل شركات وصناديق الاستثمار المشترك ووضع ضوابط مالية ومحاسبية تتلاءم مع طبيعة عملها.

حيث إن تطور ونمو هذه المشاريع وتحولها إلى شركات مساهمة والعمل على دراسة أوضاع تلك الشركات والآليات التي تؤهلها للإدراج في السوق المالي وفق شروط إدراج مرنة تتناسب مع التاريخ المالي للشركة وحجم رأس مالها وعدد المساهمين، مع الإبقاء على مستوى قوي ومحكم من الرقابة عليها لضمان حماية المستثمرين وبالوقت نفسه اعتماد قواعد إفصاح أقل مرونة، يحقق عدة أهداف أهمها دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير آليات تمويل لهذه الشركات تساعدها على توسيع مجال أعمالها والوصول إلى أسواق جديدة.

المركزي ينسق مع الإدارة الضريبية في موضوع التكاليف الضريبية عن فروقات أسعار الصرف

محمد راكان مصطفى

علمت «الوطن» أنه وفي سياق التنسيق بين مصرف سورية المركزي والإدارة الضريبية في العمل على موضوع التكاليف الضريبية الناجمة عن فروقات أسعار الصرف بين تاريخ الشراء وتاريخ الاستيراد.

وحسب كتاب المركزي الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه تمت الموافقة على موافاة المصرف المركزي للإدارة الضريبية بالبيانات الخاصة بمشتري القطع الأجنبي خلال الفترة التي تقع ضمن اختصاص اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٦٦٢ لطلب الوثائق من التجار الذين قاموا بشراء القطع الأجنبي الخاص بعملية التدخل التي قام بها مصرف سورية المركزي قبل نفاذ القرار رقم ١٣٥٢/ل أ وتجميع بيانات المبالغ التي قاموا بشرائها والقيام بدراسة الوثائق المقدمة منهم والتي تثبت كمية استخدامهم للقطع الأجنبي وإعادة تدقيق الوثائق المقدمة من التجار الذين تمت مقابلتهم في فترة سابقة وذلك فور جهوز هذه البيانات ووفق مبدأ الشرائح. يأتي هذا الإجراء بغية حصر المكلفين جهة اسم مشتري القطع الأجنبي ومبلغ عملية الشراء وسعر الصرف الذي تمت به العملية، ونتيجة للاجتماع الذي تم عقده بين ممثلي المصرف المركزي وممثلين عن الهيئة العامة للضرائب والرسوم، حيث عرض ممثلو مصرف سورية المركزي آلية حصول المكلفين على القطع الأجنبي من مؤسسات الصرافة والمرخصة خلال الفترة التي يقع عمل اللجنة ضمن نطاقها وذلك بناءً على طلب ممثلي الهيئة العامة للضرائب والرسوم.

كما تم تأكيد عدم إمكانية تزويد الهيئة العامة للضرائب والرسوم بواقعة شراء القطع الأجنبي كل مكلف نظراً لكون تلك الوثائق محفوظة في أرشيف مؤسسات الصرافة التي قامت بتنفيذ عمليات بيع القطع الأجنبي للمكلفين المذكورين ويقتصر الموجود لدى مصرف سورية المركزي على البيانات الإلكترونية الخاصة بالعملية دون الورقية.

وتمت مناقشة موضوع الكتب الواردة من مديريات المالية فيما يتعلق بمنح براءة ذمة أو الاستعلام عن التمويل لجميع التجار والمكلفين دون استثناء، وتم اقتراح التريث في إرسالها إلى حين الانتهاء من عملية التنسيق بين المصرف المركزي والهيئة العامة للضرائب والرسوم بما يحد من العوائق التي تم وضعها أمام التجار والمكلفين ضريبياً بالاستناد إلى كتاب وزير المالية رقم ١٣٠٩ ت.ع تاريخ ٢٠١٤/٩/٢٣ وقد أشار ممثلو الهيئة العامة للضرائب والرسوم إلى أنه تم سابقاً توجيه مديريات المالية بحصر المراسلات مع مصرف سورية المركزي عن طريق الهيئة العامة للضرائب والرسوم.

إضافة إلى أنه تم تأكيد أن البيانات التي من الممكن أن تقوم اللجنة بتزويد الهيئة بها هي البيانات الخاصة بمؤسسات الصرافة المرخصة خلال عام ٢٠١٢ أما بخصوص البيانات الخاصة بالعام ٢٠١٣ وما بعدها فإنها تقع خارج اختصاص اللجنة المذكورة آنفاً.

وأكد كتاب المصرف المركزي أنه وبغرض تمام التنسيق وفق ما تم الاتفاق عليه ستتم موافاة الإدارة الضريبية ببيانات القطع الأجنبي خلال الفترة التي تقع ضمن اختصاص اللجنة فور جهوزها ووفق مبدأ الشرائح، مع الاستعداد لموافاة الهيئة العامة للضرائب والرسوم بأي معلومات أو بيانات أخرى متوافقة بهذا الخصوص.

يأتي هذا القرار نتيجة لطلب ممثلي الهيئة العامة للضرائب والرسوم موافاتهم بالبيانات المتوافرة لدى اللجنة، إضافة إلى تاريخ الشراء وقد تم الاتفاق على تزويدهم بها على مبدأ الشرائح كل شريحة على حدة.

والذين بينوا عدم إمكانية تزويد مصرف سورية المركزي بنتيجة المعالجة نظراً لكون التكليف سيكون شاملاً لكل عمليات المكلف ونشاطه وليس محصوراً بالعمليات التي ستقوم اللجنة بتزويدهم بها.